عندما رفض حفتر التوقيع على شرعنة التدخل التركي

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لم يفض اجتماع موسكو بخصوص الأزمة الليبية إلى أي نتيجة تذكر. المشير خليفة حفتر القائد العام للجيش عاد إلى بنغازي دون أن يوقّع على ورقة العمل التي أعدها الروس والأتراك، عودته جعلت أنصار الجيش يتنفسون الصعداء، فليس بعد كل التضحيات التي قدمت والأرواح التي أزهقت والدماء التي سفكت، يقبلون تشريع التدخل التركي وتحويله إلى أمر واقع.

على القوى الإقليمية والدولية المناصرة للحق والعدل والرافضة لتوسع تركيا وتدخلها في المنطقة العربية أن تأخذ تهديدات أردوغان في الاعتبار، وأن توقف مشروعه عند حده

بعد دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ فجر الأحد الماضي، جرى الحديث عن ضغوط دولية وإقليمية على القيادة العامة للجيش الوطني للقبول بالقرار الذي كان فلاديمير بوتين ورجب طيب أردوغان قد أعلناه قبل أيام، والذي كشف عن وجود تنسيق بين الطرفين لاعتماد النموذج السوري في حل الأزمة الليبية، بمنطق أن لا يجوع الذئب التركي ولا يشتكي الراعي الروسي، وكذلك بمعنى أن يتواصل التقاسم الروسي التركي لسلة المصالح المتعلقة بسوريا وليبيا والغاز والمحيط الحيوي وبرامج إعادة الإعمار في الدول التي دمرتها الحروب والصراعات.

كان تحرير سرت وتقدم الجيش الوطني نحو وسط طرابلس ومشارف مصراتة، قد دفعا إلى التسريع بالبحث عن حل مؤقت قبل عقد مؤتمر برلين للدول المؤثرة في الملف، وتمت دعوة المشير خليفة حفتر إلى روما حيث اجتمع بالمسؤولين الإيطاليين وبوفد أميركي مهم، وحصل الأمر ذاته مع رئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، بينما كانت روسيا وتركيا تتفقان على اختطاف دور مشترك بينهما، حيث يتشاركان رعاية أي اتفاق ضمن استراتيجيات التنسيق بينهما.

جاءت ورقة العمل المطروحة في موسكو لتمثّل اعترافا متبادلا بين الروس والأتراك بالتدخل في ليبيا.

كاد أردوغان وبوتين يعلنان أنهما المعنيان أكثر من غيرهما بالملف، كل المؤشرات تقول إن لا وجود لتدخل روسي مباشر، وبالمقابل تؤكد على وجود تدخل تركي سافر، بالسلاح والمرتزقة والخبراء والضغط السياسي والدبلوماسي والخطاب المتشنج والتآمر المفضوح والتهديد المباشر لأغلبية الشعب الليبي ولقواته المسلحة.

تحولت ميليشيات فائز السراج والمرتزقة الأتراك والسوريون وغيرهم من الملتحقين بها، إلى قوة معترف بها، وأي حديث عن حل الميليشيات كان سيبقى حبرا على ورق، باعتبارها جزءا من سلطة حكومة الوفاق وصاحبة اليد الطولى فيها، ولن يستطيع أي طرف كبح جماحها، وسيتم تبرير اختراقاتها بأنها مبادرات فردية، وسيجد الروس الذين كفّرهم إخوان ليبيا واعتبروهم أعداء لهم، أنفسهم في موقف صعب إذا فكروا في النزول على الأرض في مناطق الميليشيات، تماما كما هو الأمر بالنسبة للوضع السوري، كما سينظر أنصار الجيش إلى الأتراك على أنهم أعداء ومستعمرون جدد طامعون في مقدراتهم.

إن أول المشاكل المطروحة، هو أن يُساوى بين جيش وطني وميليشيات خارجة عن القانون وتحمل نزعات التطرف والإرهاب والشوفينية الجهوية والعرقية والقبلية. وبين القوات النظامية التي تسيطر على أكثر من 90 بالمئة من مساحة البلاد، وبين حكومة السراج المعزولة في طرابلس والمرفوضة شعبيا والفاشلة سياسيا واجتماعيا.

وكذلك بين مجلس النواب المنتخب ومجلس الدولة الاستشاري الذي تم تشكيله في ضوء اتفاق الصخيرات، فقط بهدف إعادة تدوير ورسكلة قوى الإسلام السياسي.

ولا شك أن عودة الجيش إلى ثكناته، كانت ستمثل ضربة للمدن والقرى والقبائل التي ساندته، وخاصة في المنطقة الغربية، وهو ما جعل القيادة العامة للقوات المسلحة تعلن أنها لن تتخلى عن مواقعها التي كسبتها بدماء أعداد من أبنائها، فمن وراء ورقة الاتفاق هناك سعي خفي لتقسيم البلاد وتحويلها إلى مراكز نفوذ أجنبية، على أن يكون لتركيا موقعها في غرب ليبيا، وهي التي لم ترسل خبراءها العسكريين ومرتزقتها وشحنات السلاح والذخيرة، ثم لم توافق على اجتماع موسكو إلا من أجل ذلك.

هناك اعتقاد شعبي غالب في ليبيا مفاده أن الجيش هو الوحيد القادر على حماية سيادة الدولة ووحدة أراضيها وتحصين مقدراتها، وأن أي حل سياسي لن يتحقق إلا بعد ذلك، لكن يتضح اليوم أن قوى أجنبية عدة لا تريد لليبيا أن تستعيد سيادتها بالشكل الذي يصون استقلالية قرارها، فكل طرف يريد أن يكون له مسماره الذي يدقه في جدار البلاد ليستفيد منه في الوقت الذي يختاره.

ومن هذا المنطلق فإن تركيا تعمل على تكريس دور حلفائها من جماعة الإخوان والجماعة المقاتلة ومن الفاعلين الجهويين، وخاصة من مصراتة، في أي حل سياسي منتظر، وتعمل على تحصين أمراء الحرب وقادة الميليشيات ودعاة الإرهاب وأباطرته الموغلين في دماء الليبيين، خصوصا وأنه لم يتم التطرق، في أي مناسبة، إلى تعريف الإرهاب وتحديد من يقف وراءه في ليبيا، ولا إلى محاسبة من أجرموا في حق شعبهم ودولتهم منذ العام 2011.

هل سيخرج الليبيون من أزمتهم؟

بالتأكيد لا. فالقضية تتعلق بالأساس بالصراع بين الأغلبية الساحقة من الشعب الليبي وجيشه وقواه الحية من جهة، وبين أقلية من القوى المؤدلجة وضعت يدها على مؤسسات ومقدرات الدولة منذ العام 2011 بمنطق الميراث والغنيمة، وتستفيد في الدفاع عن مصالحها بميليشيات مرتزقة وإرهابيين، وتستعمل كل شعارات التمييز بين الليبيين، ثقافيا وجهويا وعرقيا، لإقصاء الأغلبية.

إن تهديدات رجب طيب أردوغان، الثلاثاء، للمشير خليفة حفتر والجيش الوطني الليبي، تؤكد أنه كان يعتمد كثيرا على اتفاق موسكو وما تضمنه من فخّ أريد نصبه بعناية للدولة والشعب والقوات المسلحة في ليبيا، جعل رئيس المجلس الرئاسي ورئيس مجلس الدولة الاستشاري يمضيان عليه، بأمر وإشارات طمأنة من وزيريْ الدفاع والخارجية التركيين.

على القوى الإقليمية والدولية المناصرة للحق والعدل والرافضة لتوسع تركيا وتدخلها في المنطقة العربية أن تأخذ تهديدات أردوغان بعين الاعتبار، وأن توقف مشروعه عند حده، فالرجل بات كالثور الهائج في حلبة الصراع، وقد يبادر بأي جريمة ضد الليبيين بعد أن أطاح المشير خليفة حفتر بطموحاته المعلنة، بمجرد أن رفض التوقيع على اتفاق موسكو المشبوه.

هاري وميغان وشمع «المؤسسة» الملكية

علي الصراف
كاتب عراقي

بمقدار ما يتعلق الأمر بالنفوذ، فإن العائلة المالكة البريطانية لديها الكثير منه. وبمقدار ما يتعلق الأمر بالاحترام للدور الذي تؤديه، فإنها تملك الكثير منه أيضا، وذلك بما أنها لا تتدخل في شؤون الحياة العامة. تلك هي القاعدة المعلنة.

المشكلة هي أنها تتدخل في كل شيء. فهناك من خلف أساليب مخملية، الكثير من الوسائل التي تتيحُ لها أن تقرر ما هو أدنى من تفاصيل التفاصيل، حتى لكأنها تصمم نظاما ودولة ومجتمعا وعادات وتقاليد على مقاسها بالضبط. التمايزات الطبقية تبدو حارسا مهما لهذا النظام. والقيود المفروضة على الوظائف العليا، والمستشارون الملكيون وأعضاء مميزون من مجلس اللوردات، كل هؤلاء يدخلون في دورة تدريب حياتية تجبرهم، في النهاية، على أن يتقولبوا في القالب الذي تراه "المؤسسة" صحيحا.

هذا شيء ما كان يمكن لميغان ميركل أن تتعايش معه.

"المؤسسة" تتحكم حتى بصبغة الأظافر. وثمة طريقة خاصة، مخنوقة، لا تسمح إلا بمقدار من الكلام هو أقرب إلى الصمت، أو لغة الإشارات. وهناك جيش جرار من المتسلّقين يخدم تقاليد المؤسسة ويوصل رسائلها ويخوض حروبها الدونكيشوتية كل يوم. كل يوم بالفعل. من الصحافة التي تعيّن "مراسلا للشؤون الملكية"، إلى محطات التلفزيون التي تستوجب منها التقاليد أن تحتفل بالتقاليد، إلى المؤسسات الأخرى التي تتعامل مع "المؤسسة" وكأنها قدس الأقداس.

في التدريب من أجل أن يكون الأمير تشارلز "مؤسسة"، فقد وجد نفسه يتدخل حتى في اختيار تصاميم المباني، والأشكال الهندسية للمعمار. وعندما أتم تدريباته، أعلن ذات يوم غير بعيد أنه ليس غبيا إلى درجة أن يقول رأيه. في تلك الساعة اكتمل التدريب. ذلك أن إحدى أهم قواعده هي أن يتعلم كيف يُملي رأيه من دون أن يقوله.

"المؤسسة" تتحكم بالغمز والهمز واللمز. هذه طبعا لغة غير ملكية. إلا أنها تعني أن "المؤسسة" إذ تضع الشروط وتحدد مقومات التقاليد، فإنها تفرض كل ما تريد "من دون أن تقوله".

وهي التي تنتخب الحزب الحاكم طبعا. كل ما يتعلق بالتصويت في الانتخابات مجرد شيء أقرب إلى "عُدّة الشغل". العملية الانتخابية تبدو حرة طبعا. إلا أن مسارات هذه العملية، والانطباعات عنها، مصممة بحيث يفوز من يتعين أن يفوز. وإلا تنقلب الدنيا على رأس "أبو الذين" خلفوا رئيس وزراء لا ترضى عنه "المؤسسة"، أو يتبع برنامجا لا يتلاءم مع التصميم المسبق الذي تراه مناسبا.

عودة حزب المحافظين إلى السلطة، والهزيمة الكاسحة لحزب العمال، والخروج من الاتحاد الأوروبي، وقبل ذلك الاستقبال الملكي الحافل للرئيس دونالد ترامب، قضايا كانت ميغان ترى كيف يتم طبخها. هاري يعرف أكثر، ورأى ما هو أكثر ترويعا، فزادها ذعرا من كل تلك الكائنات التي تحيط بها.

وعندما اختارا لدى إعلانهما الرغبة بالاستقلال، القول إنهما يرغبان "القيام بدور تقدمي"، فإنهما قالا ما لا يمكن أن يقال في زوايا القصر ولا في صالاته. وعندما شعر هاري بأنه بات مهمشا حتى من جانب أخيه، وتهاجمه الصحافة كل يوم، فقد أدرك أن اللعبة انتهت، وأن التحرر من قيود القصر بات أمرا حتميا.

وهناك شخوص، كل يلعب دوره في مسرح شكسبيري على خشبة التقاليد. وهناك جمهور، هم في الغالب من الرعاع الذين يتعين أن يظلوا رعاعا، إلا إذا انتسب القليل من نخبتهم إلى القالب وتحولوا إلى تماثيل شمع. والكل يعيش في سجن ما تفرضه "المؤسسة".

إنها متحنطة، إلى درجة أنها تضع أي بشر يقترب منها بين خيارين، إما أن يتحنط، أو يطلب الفرار إلى أبعد مكان ممكن. وآخر شيء يمكن أن تفعله أي امرأة من جنس البشر هو أن تتزوج واحدا من ذكورها. إنهم قوالب، بملابس أنيقة، وأدوار كارتونية، فقط. ومن ثم لينتهي الأمر بمأساة.

الأمير هاري انشق على هذه "المؤسسة" منذ أن فقد أمه. الأميرة ديانا نفسها كانت نموذجا للتمرد المطلق على مؤسسة توريات منافقة. وكان من الطبيعي أن ينتهي الأمر بها إلى موت لا تزال تحوم من حوله الشبهات.

حاولت جدته الملكة إليزابيث الثانية أن تغدق عليه بالحنان، إلا أنه ظل متمردا. لم يجد في صدرها حنان أمه وعفويتها.

البراءة الإنسانية في ديانا كانت هي آخر شيء يمكن لـ"المؤسسة" أن تتحمله. وهذه البراءة هي التي ظل هاري يفتقدها. وهي الجمرة التي ظلت تتّقد في صدره.

كيف عالجت "المؤسسة" بحنانها الخشبي تمرده المبكر؟ حركت عليه متابعات الصحافة وانتقاداتها. ولكنه ظل متمردا. ذهب إلى الولايات المتحدة ليمارس مقدارا من الحرية يفتقده في بلده.

هناك شعر بأنه إنسان وليس تمثال شمع في متحف "المؤسسة". وسرعان ما عثر على امرأة جسدت له الانشقاق التام. ممثلة، أمها "ملونة"، أكبر منه سنا بثلاثة أعوام، أميركية، وخارج كل قالب.

ومن الواضح أنها أحبته بعمق وبساطة. يمكن لأي أحد أن ينظر في الصور التي ظهرت فيها ميغان معه. ولسوف يرى ابتسامة عريضة. هذه هي السمة الطاغية على كل الصور. وهي دليل على شيء مؤثر في العلاقة بين صبيين متمردين.

المعروف عن ميغان أقل بكثير من الحقيقة. صلاتها القوية بأسرتي باراك أوباما وبيل كلينتون، تعني شيئا لجهة ميولها السياسية. وتحديها لرئاسة ترامب، الذي ذهب بها إلى القول إنها لن تعيش في الولايات المتحدة إذا أصبح رئيسا، يكشف وجها آخر من طبيعتها القوية، كما يكشف لماذا أصبحت كندا، وليس الولايات المتحدة هي المستقر.

هذه بعض الأسباب التي جعلت العيش في محيط منزل محافظ، مغلق، متكتم، ويتحكم بتفاصيل التفاصيل، ولا يسمح حتى بالكلام، أمرا مستحيلا. وكان قالب الشمع أقسى من أن يُطاق، رغم أنه يبدو شديد الأبهة والثراء.

بإعلانهما المشترك، الخروج من الدائرة الملكية، أصابا "المؤسسة" بصدمة. هكذا قالت "المؤسسة"، التي قالت أيضا إنها شعرت بالحزن. إنه حزن خشبي طبعا. وسرعان ما قرر متحف الشمع أن يُخرج هاري وميغان من الدائرة الملكية.

بفعلتهما الخارجة عن التقاليد، أعلنا انتسابهما إلى عالم البشر. خرجا من السجن. وذاب الشمع.

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk